



Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



The effect of disclosing bank credit risks in accordance with International Financial Reporting Standards (IFRS9, IFRS7) on increasing banking awareness: An applied study on a sample of Iraqi banks listed on the Iraqi Stock Exchange

Mohammed diwan shniwir Al jabiri*, Ahmed Naser Abbas Al-Daami

College of Economics and Administration, Karbala University

Keywords:

Banking sector, bank credit, credit risk, banking awareness, disclosure.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 11 Mar. 2024

Accepted 24 Mar. 2024

Available online 30 Jun. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Mohammed diwan shniwir Al jabiri

College of Economics and
Administration, Karbala University



Abstract: The research aims to explain the role of disclosure of bank credit risks in increasing banking awareness. The operations carried out by the bank are based on elements represented by the bank's confidence in its customer requesting credit, and the time period of the credit. Therefore, it carries within it certain risks, but what is worth noting is that the greater its risk, the greater its profitability. Therefore, disclosing these risks in the annual reports of banks is a necessary for users of financial statements in order to reach the necessary decisions that concern the various parties. Such as investors, customers, regulatory and government agencies, and others. Hence the idea of this research came to demonstrate the effect that disclosure of these risks in accordance with international financial reporting standards has on increasing banking awareness through application to a sample of Iraqi banks listed in the Iraqi Stock Exchange represented by (the National Bank of Iraq, the International Islamic Bank, and the Iraqi Islamic Bank for Investment and Development). The extent to which these banks applied the requirements for disclosing credit risks was demonstrated in accordance with international financial reporting standards by reaching at a percentage that represents the extent to which these banks apply the requirements of international financial reporting standards, and comparing these results with one of the indicators of banking awareness that will be applied to the banks in the research sample. The research reached a set of conclusions, the most important of which is: The degree of banking awareness is affected by banks' commitment to disclosing bank credit risks in accordance with international financial reporting standards, The higher the banks' commitment, the higher the degree of banking awareness of the users of the financial statements.

أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS9, IFRS7) على زيادة الوعي المصرفي دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

أحمد ناصر عباس الدعيمي

محمد ديوان شنيور الجابري

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان دور الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي في زيادة الوعي المصرفي. إذ إن العمليات التي يقوم بها المصرف تتركز على عناصر تتمثل بثقة المصرف بزبونه طالب الائتمان، والمدة الزمنية للائتمان. لذا فهي تحمل بين طياتها مخاطر معينة، لكن الأمر الجدير بالذكر هو أنه كلما زادت خطورتها زادت ربحيتها، وعليه يعد الإفصاح عن هذه المخاطر في التقارير السنوية للمصارف أمراً ضرورياً بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية من أجل الوصول إلى اتخاذ القرارات اللازمة التي تخص مختلف الأطراف كالمستثمرين والزبائن والجهات الرقابية والحكومية وغيرها. ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث لبيان الأثر الذي يتركه الإفصاح عن تلك المخاطر وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي على زيادة الوعي المصرفي من خلال التطبيق على عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمتمثلة بـ (المصرف الأهلي العراقي والمصرف الدولي الإسلامي والمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية)، إذ تم بيان مدى تطبيق هذه المصارف لمتطلبات الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي عن طريق الوصول إلى نسبة مئوية تمثل مدى تطبيق هذه المصارف لمتطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ومقارنة هذه النتائج مع أحد مؤشرات الوعي المصرفي التي ستطبق على المصارف عينة البحث. وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: تتأثر درجة الوعي المصرفي بالتزام المصارف بالإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، فكلما ارتفع التزام المصارف كلما زادت معه درجة الوعي المصرفي لمستخدمي القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي، الائتمان المصرفي، مخاطر الائتمان، الوعي المصرفي، الإفصاح.

المقدمة

إن القطاع المصرفي يلعب دوراً مهماً وحيوياً في البيئة الاقتصادية، إذ يعمل على سحب الأموال الفائضة عن حاجة الأشخاص (سواء كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين) مقابل تسليمهم فوائد على هذه الأموال وتوظيف هذه الأموال في خدمة أشخاص آخرين (سواء كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين) عن طريق اقراضهم لتلك الأموال بفائدة أكبر من الفائدة التي يعطيها المصرف لأصحاب الأموال (المودعين) من أجل إقامة المشاريع الاستثمارية والتجارية، فضلاً عن تلبية المتطلبات والاحتياجات الشخصية اللازمة لأفراد المجتمع، إذ تمثل هذه العملية أساس ربحية المصرف، إن هذه العمليات تتركز على عناصر تتمثل بثقة المصرف بزبونه طالب الائتمان، والمدة الزمنية للائتمان لذا فهي تحمل بين طياتها مخاطر معينة، لكن الأمر الجدير بالذكر هو أنه كلما زادت خطورتها زادت ربحيتها، وما يزيد من خطورة الأمر أن هذه الأموال هي في الغالب ليست أموال المصرف مانح الائتمان بل أموال مودعيه والمستثمرين لديه، ولا تقتصر خطورته على المصرف وحده بل يتعداه

إلى الفئة المستثمر أموالها لديه أو بقية المصارف الأخرى، مما تنعكس آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني برمته. فالمخاطر تُعد لصيقة بالأنشطة الائتمانية وتتمثل بالمخاطر المفترضة والمتمثلة بعدم تأكد المصرف من قيام الزبون الائتماني بسداد مبلغ الائتمان الذي حصل عليه في موعد استحقاقه، وتكون أما خاصة بشخص الزبون كمخاطر التأخر أو الامتناع عن السداد، أو قد تكون خاصة بالمصرف الممول لعدم اتباعه سياسة الإدارة الرشيدة، وقد تكون المخاطر غير تجارية وهي تلك المخاطر التي تقع لظروف خارجية كمخاطر الكوارث الطبيعية أو القرارات التشريعية، كمنع الاستيراد والتصدير أو وقف تحويل العملة أو منع التعامل بعملات أجنبية معينة، وغيرها من المخاطر. لذا يعد الإفصاح عن هذه المخاطر في التقارير السنوية للمصارف أمراً ضرورياً لا بد منه بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية من أجل الوصول إلى اتخاذ القرارات اللازمة التي تخص مختلف الأطراف كالمستثمرين والزبائن والجهات الرقابية والحكومية وغيرها.

المبحث الأول: منهجية البحث

1.1 مشكلة البحث: يعد القطاع المصرفي عصب الحياة الاقتصادية إذ يمارس دوره كوسيط مالي بين توظيف السيولة النقدية الفائضة وتشغيل رؤوس الأموال في شتى المشاريع، عن طريق توفير السيولة اللازمة لها، وتلبية متطلبات الحياة الاقتصادية والاحتياجات الشخصية اللازمة لأفراد المجتمع من خلال الأنشطة الائتمانية، إذ تمثل هذه الأخيرة أساس ربحية المصارف، والمتضمنة التزام المصرف بمنح مبلغ نقدي أو إعطاء حرية التصرف بذلك المبلغ للشخص الزبون مقابل التزامه برده إليه مع فوائده المترتبة عليه وأية مبالغ أخرى خلال فترة زمنية معينة، وبناءً على ذلك يتعرض المصرف إلى مخاطر نتيجة الائتمانات المقدمة إلى الزبائن، إذ تكون هذه المخاطر من أكبر المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف والتي قد تؤدي إلى إفلاسه وانهيائه، لذا يحتاج مستخدمو القوائم المالية إلى معرفة مدى المخاطر الائتمانية المحيطة بالمصرف وماهي السياسات المتبعة من قبل المصرف لمواجهة فضلًا عن مدى تأثيرها على استمرارية المصرف في بيئة الأعمال الحالية، وعليه يمكن تلخيص مشكلة البحث بالسؤالين الآتيين:-

- ما أهمية الإفصاح عن مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي؟
- ما هو أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS9, IFRS7) على زيادة الوعي المصرفي؟

1-2. أهداف البحث: يمكن تلخيص أهداف البحث بالنقاط الآتية:

- أ. بيان مفهوم القطاع المصرفي والدور الذي يلعبه في بيئة الأعمال.
- ب. بيان مفهوم الائتمان المصرفي، فضلاً عن التطرق إلى مخاطر الائتمان المصرفي.
- ج. الإشارة إلى دور الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي في زيادة الوعي المصرفي.
- د. التطرق إلى دور الجهات العامة المسؤولة عن الممارسات المحاسبية في وضع معايير خاصة تشير إلى الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي.

1-3. أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من التطرق إلى قضية بحثية مهمة ألا وهي الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي والتي تمثل الخطر الأكبر على القطاع المصرفي، فضلاً عن ذلك تأثير هذا الإفصاح على قرارات الأطراف ذات العلاقة، وفضلاً عن ذلك تتجلى أهمية البحث بتقديم تأطير نظري حول مفهوم الائتمان المصرفي ومخاطره والإفصاح عنه.

4-1 فرضية البحث: يستند البحث إلى فرضية رئيسة تتمثل بالآتي:
 ❖ هنالك أثر لالتزام المصارف بالإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي على زيادة الوعي المصرفي.

المبحث الثاني: الإفصاح عن مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي

1-2 مفهوم الائتمان المصرفي: يقصد بالائتمان المصرفي الثقة التي يعطيها البنك لزبونه في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض معين خلال فترة زمنية معينة، ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه (ابو جبر، 2015: 9). وأيضاً يمكن تعريفه بأنه الثقة التي يعطيها البنك للزبون (فرد أو شركة) حين يعطيه مبلغاً من النقود، أو يكفله بهذا المبلغ لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقرض بالوفاء بالتزامه، عن طريق عائد معين يحصل عليه البنك، يتمثل في الفوائد والعمولات (عواد، 2020: 10). في حين يعرف (داود ومجبل، 2021: 167) الائتمان بأنه الثقة التي يتم منحها من قبل المصرف التجاري لجهة معينة بأن يضع تحت تصرفها مقداراً معيناً من النقود لفترة محددة ويتوجب في نهايتها أن يقوم المقرض بالوفاء بذلك المقدار. ويعرف (نوري وعزيز، 2023: 477) الائتمان بأنه: علاقة تبادلية بين طرفين يتمثلان بالمصرف والفرد المقرض إذ يحصل كل منهما على منفعة فالأول يحصل على اموال إضافية على قيمة القرض وتسمى الفائدة، في حين يحصل الثاني على قرض ينفعه في أغراضه المختلفة.

2-2 أهمية الائتمان المصرفي: يمكن معرفة أهمية الائتمان المصرفي من خلال أهميته بنشاط المصارف ذاتها أو من خلال تأثيره على النشاط الاقتصادي، والتي تتمثل بالآتي (ناجي، 2015: 361):
 أ. تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس الدفع الأجل والوعد بالوفاء، وكيف أن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية.
 ب. يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لآخر، فهو بذلك واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع، أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.

3-2 تصنيف الائتمان المصرفي: يمكن تصنيف الائتمان (بحسب تعليمات المصرف المركزي العراقي) إلى مجموعات بحسب ضمان التسديد، وذلك على النحو الآتي (الجزراوي والنعيمي، 2010: 4):

1. **الائتمان الممتاز:** ويشمل الائتمان الممنوح بضمانات سهلة وسريعة التسييل.
2. **الائتمان الجيد:** وهو الائتمان غير مستحق السداد أي لم يحن وقت تسديده.
3. **الائتمان المتوسط:** وهو الائتمان المستحق السداد ولم يمضي على استحقاقه 90 يوماً.
4. **الائتمان دون المتوسط:** وهو الائتمان الذي مضى على موعد استحقاقه أو استحقاق أحد أقساطه أو الفوائد أكثر من 90 يوماً.
5. **لائتمان الرديء:** وهو الائتمان الذي مضى على موعد استحقاقه 180 يوماً.
6. **الائتمان الخاسر:** وهو الائتمان الذي مضى على تاريخ استحقاقه أكثر من سنة.

4-2 مفهوم مخاطر الائتمان: عرفت مخاطر الائتمان على أنها الخسارة المحتملة للمصرف عندما يفشل المقرض أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته الائتمانية وفقاً للشروط المتفق عليها (oduro, 2019: 2) وعرفت أيضاً على أنها المخاطر الرئيسية في العمليات المصرفية التي تؤثر على أداء المصارف من حيث الربحية والملاءة والسيولة (Apanga, 2016: 163)، وأشار (فودة واخرون، 2019: 52) إلى أن مخاطر الائتمان هي الخسارة الناتجة عن إخفاق الزبائن

المقترضين أو الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتهم وفقاً لشروط التعاقد وتتضمن هذه المخاطر في طبيعتها مخاطر الطرف المقابل أو يمكن تعريفها على أنها الخسارة في حالة عجز مقترض ما عن سداد الدين أو حالة تدهور الجودة الائتمانية للمقترض، أما (جاسم والدباغ، 2022: 8) فيعرفان المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية بأنها: المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية نتيجة عدم التزام أحد الزبائن أو الشركات بتعهداتها في سداد مستحقاتها المالية الناشئة عن منح الائتمان المالي لها. في حين يذكر (حمادة وعبد الحميد، 2023: 406) أن مخاطر الائتمان هي تلك المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة المصرف على استرداد القروض الممنوحة للمقترضين والفوائد المترتبة على عملية الإقراض وفق الترتيبات الائتمانية المخطط لها.

2-5. أنواع مخاطر الائتمان: يشير (فودة واخرون، 2019: 52) إلى أن مخاطر الائتمان تشمل أنواع متعددة وعلى النحو الآتي:

1. مخاطر السيولة: وتتعلق بعدم قدرة المؤسسة على مواجهة طلبات التسديد من طرف الزبائن (المودعين) وهذا ناتج عن عدم تسديد الزبائن للأموال المقترضة لهم في الوقت المحدد فالمصارف تمارس نشاطها معتمدةً على الودائع المقدمة لها من طرف زبائنها (المودعين) فتقوم بتمويل القروض التي تمنحها بواسطة هذه الودائع وقد يحدث وأن يطلب المودع ماله في أي وقت وبالنتيجة يتعرض المصرف إلى خطر عدم السيولة الذي قد يحدث نتيجة للسحب المفاجئ والمستمر لودائع الزبائن على أساس أن القروض التي منحت للغير لم يحن بعد ميعاد استحقاقها أو لم تسدد في تاريخ الاستحقاق (وسمي واسماعيل، 2021: 12).

2. مخاطر التوسع الائتماني: يعد التوسع الائتماني أهم وأخطر مخاطر الائتمان التي تواجهها البنوك وتعني إفراط البنوك في منح الائتمان، وتعني أيضاً نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادتها مع ثبات البيانات والمعطيات المالية للمقترض وذلك قبل بداية فترة السداد، ومخاطر التوسع الائتماني مرتبطة بالودائع والمدخرات من جانب آخر (Foos et al, 2012: 2929).

3. مخاطر التركيز: تحرص البنوك على تخفيض المخاطر في محفظة قروضها وتحقيق درجة جودة مثلى ويتجه الاهتمام إلى مخاطر التركيز التالية (صالح ومعارفي، 2007: 7):

أ. الزبائن: عند منح الائتمان يكون التركيز من طرف معتمدي القرار الائتماني على حجم المخاطر المتوقعة كجزء لا يتجزأ من الدراسة الائتمانية بحيث يجب أن يكون توزيع المحفظة الائتمانية سواء على عدد الزبائن أو على قطاعات السوق بشكل جيد في حدود دنيا أو قصوى.

ب. النشاط: في توزيع المحفظة الائتمانية يجب التركيز على وضع حد للإقراض لكل نشاط فرعي والالتزام بالأسقف الائتمانية لكل قطاع، والتقييد بتعليمات السلطات الرقابية.

ج. الضمانات: يتعين على البنك عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات والاعتماد عليها في منح الائتمان لتفادي تراجع وانخفاض قيمتها مستقبلاً.

د. الاستحقاقات: إن تركيز استحقاقات التسهيلات يعد من المخاطر الكبيرة على مركز السيولة ويتعلق الأمر بالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان ومختلف الالتزامات الخارجية.

4. مخاطر عدم المقدرة على السداد: وهي تعني تفويت التزام بالدفع، أو العجز الاقتصادي عن السداد، وتعد المخاطر الكاملة للائتمان هي مخاطر ناشئة في الأساس عن الزبون. ويوجد ثلاث مفاهيم مرتبطة بعدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزامات الديون عند استحقاقها وهي الإعسار، والتخلف أو التقصير، والإفلاس (Gyamfi, 2016: 80).

5. **خطر معدل الفائدة:** تشير مخاطر سعر الفائدة إلى التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن كل أسعار الفائدة ترتفع أو تنخفض معاً في الأجل الطويل (منصور، 2018: 413).

2-6. **الإفصاح عن مخاطر الائتمان:** تعد قضية الإفصاح عن المخاطر من أبرز القضايا المؤثرة على عملية اتخاذ القرار، وقد صدرت العديد من التقارير التي أكدت على الاحتياجات المختلفة لمستخدمي التقارير المالية لأفصاحات التقارير المالية كان من أبرزها تقرير المجمع الأميركي للمحاسبين القانونيين عام 1995 في الولايات المتحدة الأمريكية وأوصى بتقديم المزيد من المعلومات المستقبلية التنبؤية بما فيها معلومات عن المخاطر وحالات عدم التأكد. أما التوجه نحو التشريع العالمي لأفصاحات المخاطر فقد ظهر جلياً في سياق الجهود المبذولة لأكثر من عقد من قبل جهات تشريعية عالمية لتحسين ممارسات الإفصاح، فقد أصدرت هيئة الأوراق المالية SEC البلاغ المالي (FRR 48) لعام (1997) والذي ألزم الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية بالإفصاح عن معلومات كمية ونوعية حول مخاطر السوق ضمن الملاحظات أو في قسم تحليلات ومناقشات الإدارة، ونظراً لتركيز هذا البلاغ على جانب محدد وهو مخاطر السوق، فقد تم إصدار معيار المحاسبة المال (FAS133) المتعلق بالمحاسبة عن المشتقات والأدوات المالية وبدء تطبيقه عام 2000.

أما على الصعيد الدولي فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية عام (2004 م) مسودة عرض حول إفصاحات الأدوات المالية (ED-7) هدفت إلى تحسين الإفصاح عن الأدوات المالية بصورة عامة وإفصاحات المخاطر وإدارتها بصورة خاصة، ما لبثت أن تطورت عام 2005م إلى معيار التقرير المالي الدولي السابع (IFRS7) تقنيات إدارة المخاطر وذلك بعد أن رأى المجلس بأن تقنيات إدارة المخاطر قد تطورت إلى الحد الذي يمكن معه إنتاج هذه المعلومات بتكلفة معقولة (بدوي، 2016: 65)

2-7. الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفقاً للمعيار المحاسبي (IFRS 7):

2-7-1. **انواع الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفقاً لمعيار (IFRS7):** تصنف إفصاحات المخاطر وفق معيار (IFRS7) إلى قسمين وعلى النحو الآتي (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، 2022: 276):

1. **الإفصاحات النوعية:** لكل نوع من المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية، يجب على المنشأة الإفصاح عن:

أ. التعرض للمخاطر وكيفية نشأتها.

ب. أهدافها وسياساتها وإجراءاتها لإدارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياس المخاطر.

ج. أي تغيرات في البند (أ) أو البند (ب) عن الفترة السابقة

2. **الإفصاحات الكمية:** لكل نوع من المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية، يجب على المنشأة الإفصاح عن:

أ. بيانات كمية موجزة عن تعرضها لتلك المخاطر في نهاية فترة التقرير.

ب. الإفصاحات المطلوبة بموجب الفقرات 35-42 من هذا المعيار (والتي تنص على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية والإفصاح عن سياسة إدارة المخاطر الائتمانية والإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة والإفصاح عن الحدود الدنيا والقصى للتعرض الى المخاطر الائتمانية فضلاً عن الإفصاح عن الضمانات الرهنية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق) في حدود ما لم يتم تقديمه وفقاً للبند (أ).

ج. نقاط تركيز المخاطر إذا لم تكن واضحة من الإفصاحات المقدمة للبندين (أ) و(ب).
2-7-2. متطلبات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وفقاً للمعيار (IFRS7): يجب أن تمكن الإفصاحات عن المخاطر الائتمانية، مستخدمي القوائم المالية من فهم أثر المخاطر الائتمانية على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها وعدم تأكدها. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن توفر الإفصاحات عن المخاطر الائتمانية الآتي:

أ. معلومات بشأن ممارسات المنشأة لإدارة المخاطر الائتمانية وكيفية ارتباطها بإثبات وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الطرق والافتراضات والمعلومات المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

ب. معلومات كمية ونوعية تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقويم المبالغ الواردة في القوائم المالية والناشئة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك التغييرات في مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة وأسباب تلك التغييرات.

ج. معلومات بشأن تعرض المنشأة للمخاطر الائتمانية أي المخاطر الائتمانية الملازمة للأصول المالية للمنشأة والتعهدات بتقديم ائتمان بما في ذلك نقاط تركيز المخاطر الائتمانية المهمة. وفضلاً عن المعيار (IFRS 7) تطرق المعيار (IFRS 9) بدرجة أقل إلى مخاطر الائتمان. وعليه سنتطرق إلى هذا المعيار في الفقرة 2.8 من هذا المبحث.

2-8. معيار الأدوات المالية (IFRS9)

2-8-1. مفهوم معيار الأدوات المالية (IFRS9): تعد الأدوات المالية من البنود الرئيسية في قائمة المركز المالي للعديد من المنشآت، حيث تمثل الأدوات المالية كل من الأصول المالية والالتزامات وأدوات حقوق الملكية. حيث أصبح هناك إقبال متزايد من منشآت الأعمال المختلفة على الاستثمار في الأسهم والسندات والمشتقات المالية، وبالنتيجة أصبح هناك تأثير متزايد لتلك الاستثمارات على نتائج الأعمال والمركز المالي لتلك المنشآت، وبدأت عملية إصدار المعيار (IFRS 9) "الأدوات المالية" في عام 2009 حيث صدر المعيار على ثلاث مراحل وهي: (حميدات، 2019: 487)

المرحلة الأولى: الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات المالية.

المرحلة الثانية: منهجية التدني.

المرحلة الثالثة: محاسبة التحوط.

وما يتعلق بموضوع البحث ومتغيراته هي المرحلة الثانية "منهجية التدني" وعليه سيتم التطرق لها وكالاتي:

2-8-2. منهجية التدني: نموذج خسائر التدني المتوقعة: تقوم منهجية التدني الجديدة وفق هذا المعيار على الاعتراف بمخصص خسائر ائتمانية متوقعة منذ الاعتراف (الإثبات) الأولي بالأصل المالي مباشرة أي عند منح القرض أو نشوء الذمم المدينة وغيرها من الأصول المالية الداخلة ضمن نطاق التدني، أي ليس بالضرورة وقوع الحدث الائتماني أو حدوث التعثر ليتم الاعتراف بمخصص خسائر ائتمانية متوقعة، إذ يجب على المنشأة التي تطبق هذا المعيار أن تلتزم بتنفيذ المتطلبات الآتية: (حميدات، 2019: 506-507)

1. الاعتراف بخسارة تدني والاعتراف بمخصص للتدني لخسائر الائتمان المتوقعة الأصول التالية:

أ. الأصول المالية المقاسة بالكلفة المطفأة.

ب. الأصول المالية المقاسة بشكل الزامي بالقيمة العادلة عن طريق دخل شامل آخر.

- ج. تعهدات الاقراض الممنوحة من المؤسسات المالية والبنوك للزبائن.
- د. ندم مدينة لعقود الايجار التمويلية بموجب معيار رقم (17)
- هـ. الأصول الناتجة عن العقود مع الزبائن بموجب معيار رقم (IFRS 15)
2. إذا لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير على أداة مالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاثبات الأولى، فيجب على المنشأة أن تقيس مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهر.
3. يجب على المنشأة في كل تاريخ تقرير أن تقيس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاثبات الأولى.
4. يجب على المنشأة أن تعترف بخسائر التدني بمبلغ مساوياً للخسائر الائتمانية ضمن الربح أو الخسارة أو مكاسب استعادة الخسارة الذي يتطلب تعديل مخصص الخسارة في تاريخ التقرير إلى المبلغ الذي يتطلب أن يتم اثباته وفقاً لهذا المعيار.
- 2-8-3. أثر تطبيق معيار (IFRS 9) على المصارف العراقية: تم اصدار معيار (IFRS9) والذي من شأنه التخفيف من المخاطر المالية أو المخاطر الائتمانية، ونظراً لتعرض المصارف العراقية لكثير من مشاكل الابلاغ المالي، وعدم ملائمة النظام المحاسبي الموحد المطبق فيها لحل تلك المشاكل، فضلاً عن عدم مواكبة المصارف لتطور التطبيقات الدولية للحد من المخاطر المصرفية، لجأت المصارف العراقية إلى تبني تطبيق معيار (IFRS9) من أجل القضاء على المخاطر والمشاكل المحتملة عن طريق استخدام المشتقات المالية بعدها أدوات تحوطية خاصة لحماية الموجودات والالتزامات المالية (خلاوي ومحمود، 2021: 2) وامثالاً منها لقرارات البنك المركزي العراقي، إذ أصدر البنك المركزي في عام (2016) تعليمات تسمح للمصارف العراقية بالتطبيق المبكر لمعيار (IFRS9) وعلى أن يكون تطبيقه إلزامياً في عام (2018) إلا أنه وبسبب الصعوبات التي تواجه تطبيق المعيار في البيئة العراقية تم تأجيل إلزام تطبيقه إلى عام (2019) ولقد أتاح التطبيق المبكر لمعيار (IFRS9) فرصة كبيرة لتحديد الصعوبات والمعوقات أثناء تطبيقه في المصارف العراقية، ومن أبرز تلك الصعوبات هي حاجة المصارف إلى إعادة تقييم الأدوات المالية وفق متطلبات القياس الجديد، لذلك لزم الأمر إجراء تعديلات للأنظمة المحاسبية كما في أنظمة المخاطر (يعقوب والدليمي، 2021: 53)
- 2-9. واقع الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي في العراق: يواجه الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف العراقية قصوراً شديداً من حيث عدم توفير أية بيانات عن حجم هذه المخاطر بالتفصيل، بحيث توفر لمستخدمي القوائم المالية رؤية واضحة عن حقيقة نشاط الائتمان الخاص بالمصرف ومدى كفاءته وجودته كذلك لم يوفر هذا الإفصاح معلومات عن قيمة الديون المتعثرة أو غير المنتظمة، وكذلك مستويات الائتمان المصرفي المختلفة تبعاً لدرجة جودتها في ضوء حجم المخاطر التي تواجهها. أما بالنسبة لمخصصات الاعتماد فأن الإفصاحات المتممة في قوائم المركز المالي للمصارف العراقية تبين رصيد هذه المخصصات أول الفترة والحركة التي تمت على هذه المخصصات، بالإضافة والخصم، ثم رصيد هذه المخصصات آخر الفترة. لكن مما تجدر الإشارة إليه أن الإفصاح عن مخصصات الائتمان بهذه الصورة يواجه أيضاً قصوراً حيث لم يوضح قيمة مخصص الديون الجيدة أو المنتظمة أو قيمة مخصص الديون غير المنتظمة أو المتعثرة (الرديئة)

كلاً على حدة. كما يجب أن يتناول الإفصاح عن هذه المخصصات فضلاً عن ما سبق قيمة المخصص لكل مستوى انتماني حسب درجة المخاطرة التي يواجهها وذلك حتى تكتمل الصورة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف من خلال تعرفهم على قيمة هذه المخصصات ومدى كفايتها لمواجهة مخاطر الائتمان المؤكدة أو المحتملة (داوود وكريم، 2016: 6).

المبحث الثالث: الوعي المصرفي

في ظل بيئة تنافسية حادة على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع المصرفي أصبح الحصول على حصة سوقية أو كسب ولاء زبون ما إلى هذه الوحدة الاقتصادية أو تلك أمر بالغ الصعوبة والتعقيد بسبب ما تقدمه الوحدات الاقتصادية الأخرى المنافسة في السوق من تسهيلات كبيرة، لذا ينبغي على الوحدات الاقتصادية دراسة رغبات ومتطلبات الزبائن المختلفة والمتنوعة وتلبيتها لتكوين حوافز تدفع الزبون لاختيار هذه الوحدة الاقتصادية بدلاً عن غيرها من الوحدات، فضلاً عن ذلك ينبغي على تلك الوحدات الاقتصادية العمل على زيادة الوعي والادراك لدى الزبون بأهمية الخدمات التي تقدمها عن طريق العديد من الوسائل التسويقية، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الوعي المصرفي وتعريفه وأهميته وطرق قياسه.

3-1. مفهوم الوعي المصرفي وتعريفه: يمثل الوعي المصرفي أحد العناصر الجوهرية والهامة لضمان بقاء المصرف في دائرة المنافسة بشكل مستمر، وهناك العديد من العوامل التي تسهم في خلق الوعي المصرفي منها الترويج والتكنولوجيا (Mansor, et al., 2012: 96)، إذ يعد من أهم عناصر نجاح البرامج التسويقية وذلك لإمكانية تحوله إلى طلب فعال على المنتجات (Otieno, 2013: 15) وقد نشأ هذا المفهوم (الوعي المصرفي) من الحقوق التي جاء بها ميثاق المستهلك الدولي في عام 1982، والذي يتضمن الحق في الاحتياجات الأساسية، والمعلومات، والأمن، والاختيار، والاستماع، والتعويض، والتعلم، والحق في بيئة صحية، وتم تعزيز هذه الحقوق بشكل أكبر عن طريق اعتماد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن حماية المستهلك في عام (1985 و 1999) (Njuguna, et al., 2014: 13)، وقد أوضح (Tiwari, et al., 2021: 3) أن الزبون يتبع خطوات مختلفة قبل اعتماد أو قبول أي منتج، أو خدمة وتتضمن هذه الخطوات المعرفة بالمنتج، والإقناع، واتخاذ القرار، والتأكيد النهائي للمنتج، فعندما يكون لدى الزبون تصور للمنتج فسيؤدي ذلك إلى قبولها أو رفضها.

ويعرف الوعي المصرفي (Gustafson & Chabot, 2007: 1) على أنه معرفة الزبائن المحتملين للمصرف بعملة وخدماته التي يقدمها مما يدل على أن المصرف معروف ويمكن تمييزه بين منافسيه، أما (Al-fahim, 2012: 4) فقد عرفه بأنه معرفة ما إذا كان الزبون يدرك أو لا يدرك الخدمة التي يقدمها المصرف والاستفادة من فوائدها، في حين (Malik, et al., 2013: 168) فقد عرفه بأنه كيفية علم الزبائن الحاليين والمحتملين بالخدمات التي يقدمها المصرف ومدى سهولة الحصول عليها، وعرفه (Limbad, 2013: 18) بأنه إدراك الزبون للخدمات المقدمة الذي يؤدي به إلى الرضا عن الخدمات، وإن ارتفاع رضا الزبون يؤدي إلى وضع تنافسي قوي في السوق مما يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية، وإمكانية التحكم بالسعر وجعله غير مرن، وخفض تكلفة الأعمال، وتقليل تكلفة جذب الزبائن الجدد، وخفض تكلفة التسويق، إذ إن رضا الزبون هو عامل محدد مهم لتكرار المبيعات وتحقيق ولاء الزبائن.

2-3. خطوات زيادة الوعي المصرفي:

- أ. **انشاء القاعدة المعرفية:** بناء قواعد معرفية متينة يسهل الوصول إليها والاستفادة منها في مساعدة الزبون في تكوين موقف تجاه المنتجات ومن ثم اتخاذ قرار بشأنها (Al-Hyaril, 2016: 47).
- ب. **تمكين الزبائن من التزود بالمعلومات الأساسية في جميع الاوقات:** بناء أساس معرفي متين يساعد الزبائن في التزود بالمعلومات في جميع الأوقات عن طريق الاستعانة بوسائل التكنولوجيا الحديثة وتقديم خدمات ذاتية (Kanovska, 2009: 414).
- ج. **إعداد وتدريب العاملين في الواجهة الأمامية:** إن خدمة الزبائن أدت دوراً مهماً للغاية في كل عمل وبالنتيجة من المهم التأكيد على تدريب العاملين بدلاً من الموارد المادية (Chopra, 2014: 240).
- د. **تعدد قنوات تقديم الخدمة والتواصل مع الزبائن:** تعدد اختيارات التواصل مع الزبائن ك (الموقع الالكتروني للمصرف، البريد الالكتروني، الهاتف، تطبيقات التواصل الاجتماعي (Parajuli, et al., 2020: 25).
- هـ. **القياس والتحسين المستمر:** ينبغي أن يكون لدى المصارف طرق لقياس جودة خدمة الزبائن وينبغي أن يكون لديها أهداف محددة لتحسين الخدمة (Midor & Kučera, 2018: 60).
- 3-3. مؤشرات قياس الوعي المصرفي:** ذكر العديد من الكتاب والباحثين مجموعة من المؤشرات لقياس الوعي المصرفي ومنهم (Metawa, Almosawi, 1998: 299-313), (Strischek, 2002: 73-82), (Baik, Choi, 2010: 495-517), (Saini, et al., 2011: 298-313) والجدول رقم (1) أدناه يوضح هذه المؤشرات وآلية عملها.

جدول (1): مؤشرات قياس الوعي المصرفي

ت	المؤشر	الآلية عمل المؤشر
1	مؤشر ربحية السهم الواحد	صافي الدخل ÷ عدد الأسهم
2	مؤشر عائد التوزيعات	الأرباح الصافية المعدة للتوزيع ÷ عدد الأسهم
3	مؤشر العائد على الودائع	(صافي الدخل ÷ مجموع الودائع) x 100
4	مؤشر العائد على الأموال المتاحة	(صافي الدخل ÷ الودائع وحق الملكية) x 100
5	مؤشر العائد على رأس المال العامل	(الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ رأس المال العامل) x 100
6	مؤشر التوازن في استعمال الموارد المتاحة	(الائتمان النقدي ÷ مجموع الودائع) x 100
7	مؤشر الاستثمارات الى اجمالي الودائع	(مجموع الاستثمارات ÷ اجمالي الودائع) x 100
8	مؤشر المديونية الى حق الملكية	(مجموع المطلوبات ÷ حق الملكية) x 100

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر أعلاه.

- 3-4. مدى تأثير الالتزام بمعيار (IFRS7) على زيادة الوعي المصرفي:** يهدف المعيار الدولي للإبلاغ المالي (IFRS7) إلى تقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية حول تعرض المصارف للمخاطر وكيفية إدارة هذه المخاطر. ويتطلب تحقيق هذا الهدف تقديم إفصاحات في القوائم المالية تمكن المستخدمين من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي يتعرض لها

المصرف (إفصاحات كمية) وكيفية إدارة البنك للمخاطر (إفصاحات نوعية). حيث توسع (IFRS7) في الإفصاح النوعي بما يتضمن معلومات عن العملية التي يستخدمها المصرف لقياس وإدارة المخاطر، فضلاً عن تقديم إفصاحات مخاطر كمية جديدة تُبنى على المعلومات المقدمة من داخل المصرف إلى موظفي المخاطر الرئيسيين. كما ركز المعيار على ضرورة الإفصاح عن الحد الأدنى من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق فقط، إذ تعد هذه المخاطر من أهم أنواع المخاطر الناتجة عن عدم التأكد في التدفقات النقدية، وتؤثر بدورها على التدفقات النقدية المستقبلية والقيم العادلة للأصول والالتزامات المالية. وفيما يتصل بالإفصاحات النوعية عن هذه المخاطر فإنها تمثل أهداف وسياسات المصرف المستخدمة في إدارة المخاطر التي تتعرض لها. وعلى نحو عام قد أكد المعيار على ضرورة الإفصاح عن البيانات المالية التي تساعد قارئه ومستخدمي تلك البيانات المالية على تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها المصارف خلال الفترة وكيفية التقرير عنها مما يسمح بقدرة مستخدم القوائم المالية على اتخاذ القرارات الملائمة بالوقت المناسب الأمر الذي ينعكس إيجاباً على زيادة الوعي المصرفي لدى هؤلاء المستخدمين (لحسن وعديلة، 2021: 49، 44، 41).

3-5. أثر الالتزام بالإفصاح وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي على زيادة الوعي المصرفي: عندما يقوم المصرف بالإفصاح عن مخاطر الائتمان وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، يسهم ذلك في زيادة الوعي المصرفي بشكل كبير. فالإفصاح عن مخاطر الائتمان يساعد على توضيح الأخطار التي قد تواجه المصرف والذباثن، وبالنتيجة يسهم في تحسين إدارة هذه المخاطر. فبفضل هذه الإفصاحات يحصل للذباثن فهم أفضل للأخطار التي قد تؤثر على حساباتهم وتعاملاتهم المصرفية. وبالنتيجة، يزداد وعيهم بشأن كيفية اتخاذ القرارات المالية الصائبة وإدارة مخاطرهم بشكل أكثر فعالية. فضلاً عن ذلك، يؤدي الإفصاح عن مخاطر الائتمان إلى زيادة شفافية عمل المصارف، مما يسهل على المستثمرين والجهات الرقابية فهم حقيقة حالة المصرف وتقدير مخاطره. هذا بدوره يزيد من ثقة المستثمرين في استقرار وأداء المصارف. وبشكل عام، فإن اتباع المصارف للمعايير الدولية للإبلاغ المالي في الإفصاح عن مخاطر الائتمان يسهم في رفع مستوى الوعي المصرفي وزيادة الشفافية. وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين سبل إدارة المخاطر والحصول على رضا أكبر من جانب جميع الأطراف ذات العلاقة بالمصارف (السامرائي وآخرون، 2019: 59).

المبحث الرابع: الجانب العملي للبحث

بعد الاطلاع على مفهوم مخاطر الائتمان وبيان أهم مرتكزاتها المعرفية، فضلاً عن الاطلاع على مفهوم الوعي المصرفي وآلية تنميته ومؤشرات قياسه، وكذلك الاطلاع على مدى تأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي على زيادة الوعي المصرفي، سنعمل في هذا المبحث على تطبيق ما ورد أعلاه على عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، حيث سنبين مدى تطبيق المصارف عينة البحث لمتطلبات الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي عن طريق الوصول إلى نسبة مئوية تمثل مدى تطبيق هذه المصارف لمتطلبات تلك المعايير الدولية، ومقارنة هذه النتائج مع أحد مؤشرات الوعي المصرفي (المذكورة في المبحث الثالث) التي ستطبق على المصارف عينة البحث والمتمثلة بالمصرف الأهلي العراقي والمصرف الدولي الإسلامي والمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية، علماً إن الباحثين أخذوا بنظر الاعتبار أن المصارف عينة البحث متقاربة من حيث قيمة رأس المال، إذ تتراوح

قيمة رأس المال لتلك المصارف ما بين (250 إلى 300) مليار دينار عراقي، وذلك للوصول إلى نتائج أكثر دقة، وسيتم الاعتماد في قياس الوعي المصرفي على مؤشر ربحية السهم الواحد، وإذا ما كان هنالك تباين كبير بين رؤوس أموال تلك المصارف فإن درجة الوعي المصرفي ستكون غير واقعية.

4-1. قياس مدى تطبيق المصارف عينة البحث لمتطلبات الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي: سيتم في هذه الفقرة ادراج 10 بنود تمثل متطلبات الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفقاً لـ (IFRS) وسيتم ترميز المتطلب الذي يطبقه المصرف بالرمز (1) والمتطلب الذي لا يطبقه المصرف بالرمز (0)، ومن ثم الوصول إلى نسبة تطبيق المصرف لمتطلبات الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفقاً لـ (IFRS) عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{مدي افصاح المصارف عن مخاطر الائتمان وفقاً لـ (IFRS) = (مجموع المتطلبات التي يطبقها المصرف / إجمالي عدد المتطلبات) \times 100\%}$$

والجدول 2 يبين مدى التزام المصرف الأهلي العراقي بالإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وعلى النحو الآتي:

جدول (2): مدى تطبيق متطلبات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وفقاً لـ (IFRS) في المصرف الأهلي العراقي لعام 2022

ت	المعيار	متطلبات تطبيق المعيار	مطبق، غير مطبق
1	IFRS 7	هل يفصح المصرف عن المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها وكيفية نشأتها؟	1
2	IFRS 7	هل يفصح المصرف عن سياساته وممارسته لإدارة المخاطر الائتمانية؟	1
3	IFRS 7	هل يفصح المصرف عن الطرق والافتراضات والمعلومات المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؟	1
4	IFRS 7	هل يفصح المصرف عن معلومات كمية ونوعية تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقويم المبالغ الواردة في القوائم المالية والناشئة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة؟	1
5	IFRS 7	هل يفصح المصرف لكل فئة من الأدوات المالية عن الحد الأقصى للمبلغ الذي قد يتعرض له المصرف لمخاطر الائتمان؟	0
6	IFRS 7	هل يفصح المصرف عن الضمانات الموجودة بحوزة الوحدة الاقتصادية؟	1
7	IFRS 7	هل يفصح المصرف عن المزايا الائتمانية للموجودات المالية؟	1
8	IFRS 9	هل يفصح المصرف عن الخسائر الائتمانية المتوقعة؟	1
9	IFRS 9	هل يفصح المصرف عن خسائر التدني ومخصصات التدني للخسائر الائتمانية المتوقعة؟	1
10	IFRS 9	هل يفصح المصرف عما إذا كانت المخاطر الائتمانية على أداة مالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي بها؟	0

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف والمنشورة في الموقع الرسمي

لهيئة الأوراق المالية العراقية <https://www.isc.gov.iq>

يلاحظ من الجدول رقم (2) أعلاه أن المصرف الأهلي العراقي يمثل متطلبات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) بنسبة 80%. وبالطريقة نفسها أعلاه يتم استخراج نسبة امتثال المصرف الدولي الاسلامي لمتطلبات الإفصاح عن المخاطر وفقاً لـ (IFRS) وهي 50% إذ انه لا يلبي المتطلبات التي تحمل التسلسلات (3،5،7،9،10) الواردة في الجدول رقم (1-4) أعلاه.

وكذلك بنفس الطريقة يتم استخراج نسبة امتثال المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية لمتطلبات الإفصاح عن المخاطر وفقاً لـ (IFRS) وهي 60% إذ إنه لا يلبي المتطلبات التي تحمل التسلسلات (5،6،7،9) الواردة في الجدول رقم (1-4) أعلاه.

4-2. قياس الوعي المصرفي لدى المصارف عينة البحث: وفقاً لما تم ذكره في الجانب النظري من البحث فإن للوعي المصرفي العديد من المؤشرات التي تعمل على قياسه، ونظراً لأن أغلب تلك المؤشرات تحتاج إلى بيانات مختلفة من أجل الوصول إليها قد لا توفرها المصارف عينة البحث في تقاريرها المالية، سنعتمد على مؤشر ربحية السهم الواحد والذي يتوفر في جميع المصارف عينة البحث بشكل قاطع.

جدول (3): قياس الوعي المصرفي للمصارف عينة البحث عن طريق مؤشر ربحية السهم الواحد

لعام 2022

ت	المصارف عينة البحث	ربحية السهم الواحد
1	المصرف الأهلي العراقي	107 دينار/ سهم
2	المصرف الدولي الإسلامي	50 دينار/ سهم
3	المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	89 دينار/ سهم

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة البحث والمنشورة في

الموقع الرسمي لهيئة الأوراق المالية العراقية <https://www.isc.gov.iq>

يلاحظ من الجدول رقم (3) أعلاه أن المصارف عينة البحث تتباين فيها ربحية السهم الواحد، فالمصرف الأهلي العراقي يحتل الصدارة من حيث الأرباح الموزعة على المساهمين نهاية عام 2022 بقيمة 107 دينار للسهم الواحد، ثم يليه المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية بقيمة 89 دينار للسهم الواحد ومن بعده يأتي المصرف الدولي الإسلامي بقيمة أرباح موزعة على المساهمين بلغت 50 دينار للسهم الواحد. وعليه نستنتج أن المصرف الأهلي العراقي يحتل صدارة المصارف عينة البحث من حيث الوعي المصرفي، ويليه المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية وأخيراً يأتي المصرف الدولي الإسلامي.

وفي الختام يعرض الجدول رقم (4) العلاقة بين التزام المصارف عينة البحث بالإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي مع زيادة الوعي المصرفي تلك المصارف

جدول (4) علاقة الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفقاً لـ (IFRS) مع زيادة الوعي المصرفي

ت	المصارف عينة البحث	درجة التزام المصارف بالإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي وفقاً لـ (IFRS)	مقدار الوعي المصرفي (مقاس بمؤشر ربحية السهم الواحد)
1	المصرف الأهلي العراقي	80%	107 دينار/ سهم
2	المصرف الدولي الإسلامي	50%	50 دينار/ سهم
3	المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	60%	89 دينار/ سهم

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (2) والحسابات الواردة أسفله التي تخص المصرفين الاخرين) والجدول رقم (3).

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن هنالك أثر للالتزام بالإفصاح عن مخاطر الائتمان وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي على زيادة معدل الوعي المصرفي للمصارف عينة البحث، إذ يلاحظ أن أعلى المصارف من حيث الالتزام بالإفصاح عن مخاطر الائتمان وفقاً لـ (IFRS) لديه أعلى معدل وعي مصرفي والذي تم قياسه بمؤشر ربحية السهم الواحد والذي بلغ 107 دينار للسهم الواحد، ثم يليه المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية بمعدل التزام بالإفصاح عن مخاطر الائتمان وفقاً لـ (IFRS) بلغ 60% وبلغ مؤشر الوعي المصرفي 89 دينار للسهم الواحد، وجاء المصرف الدولي الإسلامي بالمرتبة الأخيرة بالنسبة للمصارف عينة البحث إذ بلغت نسبة التزامه بالإفصاح عن مخاطر الائتمان وفقاً لـ (IFRS) 50% وبلغ مؤشر الوعي المصرفي لهذا المصرف 50 دينار للسهم الواحد.

وختاماً يمكن القول إنه قد تحققت فرضية البحث والمتمثلة بـ " هنالك أثر لالتزام المصارف بالإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي على زيادة الوعي المصرفي".

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. تتفاوت نسبة التزام المصارف بالإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، لكن بشكل عام فإن المصارف العراقية لم تصل إلى المستوى الذي يلبي الطموح من حيث الالتزام بتطبيق هذه المعايير.
2. تتأثر درجة الوعي المصرفي بالتزام المصارف بالإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، فكلما ارتفع التزام المصارف كلما زادت معه درجة الوعي المصرفي لمستخدمي القوائم المالية.
3. تعاني المصارف العراقية على نحو عام من ضعف واضح في الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي.

ثانياً. التوصيات:

1. تفعيل دور الجهات الرقابية للارتقاء بمستوى تطبيق المصارف العراقية للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، لما لهذه المعايير من دور واضح في رفع مستوى الوعي المصرفي لمستخدمي التقارير المالية، فضلاً عن ضرورة مواكبة التطورات العالمية في مجال تطبيق هذه المعايير.

2. ضرورة العمل على زيادة الوعي المصرفي لدى جميع الجهات أصحاب العلاقة بالمصارف. الامر الذي يسهم بالارتقاء بعمل المصارف وتنميتها وضمان ديمومتها.

3. ينبغي على المصارف العمل على زج الكوادر البشرية في دورات تدريبية متواصلة لمواكبة آخر التطورات الحاصلة على المعايير الدولية للإبلاغ المالي لضمان سرعة ودقة تطبيقها في المصارف.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. أبو جبر، أمل اسماعيل حسن، (2015)، "دور المعلومات الائتمانية التي توفرها سلطة النقد الفلسطينية في نجاعة التسهيلات المصرفية من وجهة نظر الإدارات العليا للمصارف"، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.

2. بدوي، لبانة احمد، (2016)، "مدى التزام المصارف بالإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية دراسة تطبيقية في المصارف الخاصة في سورية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا.

3. التميمي، محمد علي كاظم، والذبحاوي، حسين كريم حمزة والكرعاوي، رسول رحمن، (2018)، "قياس المخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010-2015)، مجلة الغري للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد (25)، العدد (2).

4. جاسم، حنان محمد والدباغ، لقمان محمد ايوب، (2022)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 57، ج 2، 1-19.

5. الجزراوي، ابراهيم محمد علي، والنعمي، نادية شاكر، (2010)، "تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون.

6. حمادة، قتيبة ابراهيم وعبد الحميد، عبد العزيز شويش، (2023)، "أثر استخدام المشتقات الائتمانية في التحوط من مخاطر الائتمان"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 64، ج 2، 399-417.

7. الخاقاني، ميثم مالك راضي، (2005)، "الإفصاح في النظام المحاسبي الحكومي: دراسة لعينة من الدول" رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

8. خلاوي، ستار جابر ومحمود، أساور شاكر، (2021)، "دور التحوط وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 في ادارة المخاطر المصرفية"، كلية الكوت الجامعة، مجلة كلية الكوت الجامعة، جامعة واسط، المجلد 2، العدد 2.

9. داود، سمير سهام ومجبل، رسل عمر، (2021)، "الامان المصرفي ودوره في زيادة الائتمان المصرفي في العراق"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 54، ج 1، 160-177.

10. داوود، ثامر قاسم وكريم، شيماء مهدي، (2016)، "قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في تحقيق الإفصاح المحاسبي في المصارف العراقية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول.

11. السامرائي، عمار عصام عبد الرحمن والعلكاوي، طلال والشريفة نادية عبد الجبار، (2019)، "أثر الإفصاح عن الأدوات المالية وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) على الأداء المالي

- للمصارف دراسة تحليلية لعينة من المصارف العاملة في مملكة البحرين"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 3، العدد 13.
12. صالح، مفتاح، ومعارفي فريدة، (2007)، "المخاطر الائتمانية، تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة - كلية العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة الزيتونة - الأردن.
13. عواد، منى فوزي رجب، (2020)، "الائتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في فلسطين"، رسالة ماجستير، معهد التنمية المستدامة/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس، فلسطين.
14. فودة، شوقي السيد وسيد عبد الفتاح سيد والشامي، مصطفى كمال عطا، (2019)، "الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7)"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد السادس.
15. لحسن، فوضيل وعديلة، خنوسة، (2021)، "دور معايير التقارير المالية الدولية في تطوير الإفصاح عن المخاطر المصرفية"، مجلة مالية ومحاسبة الشركات، جامعة تيسمسيلت العدد 1.
16. منصور، بشرى يحيى، (2018)، "تقييم اثر مخاطر سعر الفائدة ومخاطر رأس المال على الاستقرار المصرفي اليمني"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد التاسع، العدد الأول.
17. ناجي، احمد فريد، (2015)، "تأثير مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية في العراق"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 33، 356-375.
18. نوري، اسراء موفق وعزيز، خليل اسماعيل، (2023)، "تحليل واقع الائتمان المصرفي ودوره في تطوير النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021)"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 63، ج 2، 473-488.
19. الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، (2022)، "المعايير الدولية للتقرير المالي"، الطبعة الرابعة، مطبعة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
20. وسمي، احمد حسن واسماعيل شاکر نوري، (2021)، "مخاطر منح الائتمان من قبل المصارف التجارية"، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، مجلد 29، العدد 7.
21. يعقوب، ابتهاج اسماعيل والدليمي، جنان عبد العباس، (2021)، "تقييم إمكانية تطبيق معيار IFRS9 في البيئة العراقية المصرفية وفق تحليل SWOT"، مجلة المحاسب القانوني، مجلة دورية تصدر عن الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين، العدد (7).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. AL-FAHIM, Nabil Hussein, (2012), "Factors Affecting the Adoption of Internet Banking Amongst IIUM' students: A Structural Equation Modeling Approach", Journal of Internet Banking and Commerce, December 2012, vol. 17, no.3.
2. Al-Hyari, Hadeel Sa'ad, (2016), "Customer Knowledge Management towards Customer Attraction from managers' perspective", a Case Study of Arab Bank in Amman City, Jordan. Information and Knowledge Management, 6(11).
3. Baik, Bok & Wooseok Choi, (2010), "Managing Earnings Surprises in Japan: Perspectives from Main Bank Relationships and Institutional Ownership", journal business and finance accounting, 37, (5) & (6).

4. Chopra, K., (2014), "Empirical study on role of customer service in delivering satisfaction at branded retail outlets in Pune", *Procedia Economics and Finance*, 11.
5. Foos, Danial & Lars Norden & Martin Weber, (2012), "Loan Growth and Riskiness of Banks". *Journal of Banking & Finance*. No. 12. Vol. 34.
6. Gustafson, Tara & Chabot, Brian, (2007), "Brand Awareness", *Cornell University College of Agriculture and Life Sciences, Cornell Maple Bulletin* 105, page:1-5.
7. Gyamfi, Mike Adu. (2016), " The Relevance of Basel Iii In Ensuring Prudent Risk Management In Banking " *Journal of Insurance and Financial management*, Vol. 2, No.1.
8. Kanovska, L., (2009), "Customer Services And Their Role For Industrial Small And Medium Companies", *Economics & Management*,14.
file:///C:/Users/Apple/Downloads/Customers_service_and_their_role_for_industrial_sm.pdf
9. Malik, Muhammad Ehsan & Muhammad, Mudasar Ghafoor & Hafiz, Kashif Iqba, (2013), "Importance of Brand Awareness and Brand Loyalty in assessing Purchase Intentions of Consumer", *International Journal of Business and Social Science* Vol. 4 No. 5.
10. Mansor, Norudin & Anita Md. Shariff & Noor Rohaya Abdul Manap, (2012), "Determinants of Awareness on Islamic Financial Institution E-Banking among Malaysian SMEs", *International Journal of Business and Social Science* Vol. 3 No. 5.
11. Metawa, Saad A. & Mohammed Almosawi, (1998), "Banking behavior of Islamic bank customers: perspectives and implications", *International Journal of Bank Marketing*, Vol. 16 Iss 7.
12. Midor, K., & Kučera, M., (2018), "Improving the Service with The Servqual Method", *Management Systems in Production Engineering*, 26, (1).
13. Njuguna, Peter M. & Oloko, M. & Oyugi, L., (2014), "Consumer Rights Awareness and its Effect on Consumerism in Kenya: A Survey of Household Consumers in Nakuru County", *European Journal of Business and Management*, 6 (15).
14. Oduro, Richard & Asiedu, Michael Amoh, & Gadzo, Samuel Gamali, (2019), "Impact of credit risk on corporate financial performance: Evidence from listed banks on the Ghana stock exchange", *Journal of Economics and International Finance*, Vol. 11(1).
15. Parajuli, S. & Udaya, Raj Paudel & Devkota, N., (2020), "Banking Communications: A Perceptual Study of Customer Relations", *South Asian Journal of Social Studies and Economics*, 8(3).
16. Saini, Yvonne & Bick, Geoff & Abdulla, Loonat, (2011), "Consumer Awareness and usage of Islam Banking products in south Africa", *SAJEMS* NS 14, NO.3, 298-313
17. Strischek, Dev Abankers (2002), "perspective on working capital and cash flow management", www.ifac.org. ISBN: 1-887464 – 913.
18. Tiwari, P., & Tiwari, S. K., & Gupta, A., (2021), "Examining the Impact of Customers' Awareness, Risk and Trust in M-Banking Adoption", *FIIB Business Review*, DOI: 10.1177/23197145211019924.